

«غير حياديين بما يخص أمن إسرائيل»

أثناء المفاوضات الأخيرة التي قادت نحو تشكيل حكومة «المستشارية الرابعة»، نقلت تقارير صحافية أن «باب السياسة الخارجية تجاه إسرائيل، في عقد تشكيل الائتلاف الألماني الكبير، أُضيف إليه تأكيد مسؤولية ألمانيا الخاصة تجاه إسرائيل كدولة يهودية وتجاه ضمان أمن هذه الدولة». فرغم التمايز بين برلين وتل أبيب في ما يخص الاتفاق النووي مثلاً، أو حتى عدم موافقة ميركل على قرار الرئيس الأميركي الأخير بنقل سفارة بلاده إلى القدس المحتلة، فإن «عقدة الذنب» الألمانية حيال اليهود وإسرائيل لا تزال متحكّمة في السياسة الخارجية لبرلين تجاه هذا الكيان.

وبينما تزوّد ألمانيا إسرائيل بعقود تسليحية، لعل أبرز ما تتضمنه الغواصات، فإن تصريحات ميركل واضحة تجاه «حليفها». فخلال إحدى زيارتها لإسرائيل، قالت: «لن نكون يوماً حياديين بما يخص أمن إسرائيل، وضمائنه. هذا جزء من أخلاقياتنا»، وهذا ما يجعل من أي توترات تقع بين البلدين، عابرة.

من جهة أخرى، عقب الانتخابات الألمانية الأخيرة في شهر أيلول/سبتمبر، التي شهدت صعوداً لحزب «البدل من أجل ألمانيا»، عبّر بنيامين نتنياهو لميركل عن «القلق» إزاء «تصاعد معاداة السامية في السنوات الأخيرة بين عناصر سياسية في اليمين واليسار، وأيضاً بين عناصر إسلامية»، مضيفاً في الوقت نفسه للمستشارة التي تبقى في منصبها منذ 2005 أن «العلاقات المميزة بين ألمانيا وإسرائيل ستقوى وتزدهر تحت قيادتها».

«بدأ يرتفع مستوى العلاقات الألمانية - الإيرانية بعد الاتفاق»، يؤكد مصدر دبلوماسي في الخارجية الإيرانية، مشيراً إلى أن برلين «مهتمة بالحفاظ على الاتفاق، وذلك نظراً لامتيازات التجارية والاقتصادية التي ستحصل عليها». ويذكر المصدر، في حديث إلى «الأخبار»، بإعلان السفير الألماني في طهران، ميكائيل كلور رشتولد، في مقابلة له مع «وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء - إرنا» قبل ثلاثة أشهر، بأن «معدل نمو العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين قد بلغ 20 في المئة سنوياً منذ الاتفاق». وكانت ألمانيا لعقود أكبر شريك تجاري أوروبي لإيران، إلا أن تشديد العقوبات على الأخيرة، ألقى بثقله على العلاقات التجارية، فهاجرت الصادرات الألمانية إلى 1,8 مليار بحلول 2013، بعدما كانت 4,4 مليارات يورو في 2005.

يوليو 2015، ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، الذي يتوقع مدير الغرفة التجارية الصناعية بين ألمانيا وإيران، رينيه هاروم، أن يتجاوز 10 مليارات يورو في السنوات المقبلة. ووفق الأرقام الرسمية، ارتفعت صادرات ألمانيا إلى إيران إلى 3,5 مليارات يورو في عام 2017، من 2,6 مليار يورو في عام 2016.



أغلقت ألمانيا سفارتها في دمشق منذ أواخر العام 2011، بينما بقيت السفارة السورية في برلين ناشطة حتى اليوم، وهي تزدهم بالمعاملات القنصلية للسوريين هناك، بمن فيهم اللاجئين. وبينما تحظى القوى السياسية الألمانية بعلاقات جيّدة مع معظم أطراف المعارضة السورية، فإن هناك قطيعة دبلوماسية من ناحية زيارات المسؤولين. لكن تقارير إعلامية ألمانية تؤكد أن العلاقات الأمنية بين البلدين لم تنقطع، فيما يذهب بعضها إلى الحديث عن زيارة وفود أمنية ألمانية للعاصمة السورية. ويعزز هذا الطرح، دقة تعامل الأجهزة الألمانية مع الوثائق السورية، ووقف قبولها بعض الوثائق الصادرة من مناطق خرجت عن سيطرة الحكومة السورية

إلى أن «تركيز السلطات بيد ابن سلمان يحمل بين طبقاته الكثير من المخاطر».

اين إيران؟

في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وصفت صحيفة «شبيغل» تصريحات المسؤولين الأوروبيين بشأن فوز مرشح الحزب الجمهوري، دونالد ترامب، في الانتخابات الرئاسية الأميركية، بـ«الداكنة». برز ذلك في مقابلة أجراها وزير الخارجية الألماني (حينها)، فرانك - فالتر شتاينماير، مع قناة «ZDF» الألمانية، قال فيها إن «ترامب يشكل خطراً ليس على أوروبا فقط، بل على ألمانيا خاصة». مشدداً على أن «علينا أن نعدّ أنفسنا لسياسة خارجية أميركية لا يمكن التنبؤ بها، وأن نستعد لوضع تكون فيه أميركا مهية لاتخاذ قرارات منفردة».

ومنذ وصوله إلى البيت الأبيض، ترجم الرئيس الأميركي شعاره، «أميركا أولاً»، فعلياً، في جميع قراراته. ففضلاً عن اتباعه استراتيجية مبنية على إثارة الفتن والفضوى، تمكّن من خلالها من إشعال سباق تسلح عربي والاستحواذ على مئات المليارات الدولارات، واصل ترامب وضع عراقيل في مسار العلاقات الأوروبية - الإيرانية، مهدداً بتمزيق الاتفاق النووي وفرض مزيد من العقوبات على طهران، متجاهلاً تحذيرات الاتحاد الأوروبي، وخاصة ألمانيا، التي أكد رئيس قطاع الاقتصاد الخارجي فيها، فولكر تراير، أن «إلغاء الاتفاق النووي سيشكل ضربة قوية للاقتصاد الألماني... وسيسبب أضراراً اقتصادية بالغة للشركات الألمانية والأوروبية».

وترى برلين في طهران «شريكاً ذا صدقية»، وفق وزير الخارجية الألماني غابرييل، وهو أول مسؤول غربي كبير يزور إيران بعيد توقيع الاتفاق. ومنذ وصوله مع وفد من ممثلي الشركات الألمانية الراغبة في العودة إلى السوق الإيرانية، ولا سيما قطاع الطاقة، إلى طهران، في نهاية تموز/



نمة تقاسم ادوار بين غابرييل وميركل

بتصريح لوزير الخارجية وصفته الصحف بـ«غير المسبوق» عن «روح المغامرة» السعودية التي «لن تكون مقبولة ولن نسكت عنها»، عقب احتجاز رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، وصولاً إلى دفاع برلين الشرس عن الاتفاق النووي ووقوفها بوجه الولايات المتحدة بعد عقود من التماهي في ظل المنظومة الغربية. محاولات إعادة التوضع هذه لا يبدو أن ثمة سبباً إلى إنجاحها سوى عبر تقاسم الأدوار بين الخصمين الحليفين، الاشتراكيين (غابرييل سيغمار) والمحافظين (ميركل)، في ما يخص الملفات الخارجية والعلاقات الدولية. وعلى الرغم من أن لعبة «الشد والإرخاء» في السياسة الألمانية ليست جديدة، فإنها ازدادت حدة وبرزت أكثر إلى العلن مع تولد مخاوف جديدة لدى ألمانيا من مخاطر السياسة «الترامبية» على أمنها واقتصادها. إذ ليس من مصلحة ألمانيا، بعدما أعلنت إغلاق ملف اللجوء الذي زرع عرش ميركل، وفي ظل تحذيرات

من «عودة الإرهابيين» من سوريا إلى أوروبا، زعزعة استقرار ما بقي من دول آمنة ومستقرة في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً أن للصراعات تكلفة مادية تحتمل ألمانيا جزءاً منها «على شكل مساعدات» (كان آخرها لليمن) فُرِضت عليها نظراً لمكانتها كدولة أوروبية هي الأكثر نفوذاً. ويشير مراقبون إلى أن عبء «المساعدات» بات أثقل على ألمانيا مع تنصل الولايات المتحدة من التزاماتها كـ«راع للسلام» في الشرق الأوسط، لا بل وتشجيعها لـ«روح مغامرة» ابن سلمان في اليمن من جهة، ومع قطر وإيران من جهة أخرى. وجدير بالذكر أن تقريراً تحليلياً لـ«المخابرات الخارجية الألمانية» (BND)، صدر في الثاني من كانون الأول/يناير 2015 ونأت الحكومة الألمانية بنفسها عنه، كان قد حذّر من «الدور السعودي المزعزع للاستقرار في العالم العربي»، ولا سيما عقب «استبدال سياسة الدبلوماسية الحذرة لأعضاء العائلة الحاكمة القدامى، بسياسة تدخل متسرعة واندفاعية»، منبهاً



سيف لمسؤول سعودي ان وصف ميركل بانها «قوة لجميع النساء السعوديات» (عن الوبس)